

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-الفترة (2002-2017)-

د. بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي آفلو بالأغواط

bouf.taha@yahoo.com

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم بنسبة كبيرة في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني وفي الناتج الوطني الخام، التوظيف إضافة إلى إمكانيتها في الحد من أنواع البطالة ويرجع ذلك لمرونتها وخصائصها وعليه فهي قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، ولهذا أصبحت كيفية تنميتها هو الشغل الشاغل لكثير من الدول والمنظمات الدولية، والجزائر وكغيرها من دول العالم أعطت مجالا أوسع ودعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن هذا القطاع مزال يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته ومن أبرز هذه المشاكل مشاكل التمويل.

وعليه فإن ورقتنا البحثية تهدف إلى معرفة دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة 2002 -أفريل 2017. ANDI. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises sont l'un des mécanismes les plus importants qui contribuent en grande partie au développement de l'économie nationale, dans le produit national brut, et l'emploi, en plus de son potentiel dans la réduction du taux de chômage et ce grâce à leurs flexibilités et caractéristiques, comme elles peuvent être moteurs d'investissement et pionniers en matière de développement. C'est pour cela que la façon et la méthode de leurs développement sont devenues une préoccupation majeure pour plusieurs pays et organisations mondiales. L'Algérie, à l'instar de

*beaucoup de pays a donné plus d'importance et de soutien au développement
et promotion des petites et moyennes entreprises malgré que ce secteur souffre*

المقدمة:

يعتبر ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي والتي تجني ثماره شعوب تلك الدول حاليا لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت ومازالت أداة تنمية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على إحداث العديد من فرص العمل، وتعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، وفي ظل هذه التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق بالاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا تم منح هذه الأخيرة في الجزائر اهتمام كبير باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة، ولذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية رفع تحدي مزدوج: يتمثل في التحضير لمرحلة ما بعد النفط من جهة وكيفية الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث من جهة أخرى، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في معالجة أكبر مشاكل هذه المؤسسات وهي إشكالية التمويل والاختلالات المالية المؤقتة أو الدائمة من خلال الدعم المالي المباشر أو من خلال المؤسسات المالية التي تستجيب إلى متطلباتها وتراعي خصوصياتها تجاه مصادر التمويل إلا أن مشاكل التمويل لازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطوره.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أقسام الدراسة:

- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعدد يعترضه والمتوسطة الصغيرة للمؤسسات ودقيق شامل تعريف تحديد محاولة إن المبيعات حجم، العمالة حجم على يعتمد ما فمنها التعريف إليها هذا يستند التي المعايير وطبيعة الملكية والمسؤولية...ولهذا يمكن تقسيم هذه المعايير السوق من المؤسسة حصة إلى مجموعتين:

المعايير من لجملة يخضع والمتوسطة الصغيرة المؤسسات تعريف 1- معيار الكمية: إن هذه المعايير ومن بين المؤسسات باقي عن تمييزها ومحاولة أحجامها لقياس والمؤشرات الكمية نجد:

الأساسية والأكثر استخداما في تمييز المعايير أحد العمالة معيار 1-1- حجم العمالة: يعتبر حجم المؤسسة بحكم سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات¹ وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى²:

- مؤسسات مصغرة: التي عدد عمالها ما بين 01 و 09 عمال؛

- مؤسسات صغيرة: التي عدد عمالها ما بين 10 و 199 عامل؛

- مؤسسات متوسطة: التي عدد عمالها ما بين 200 و 499 عامل.

1-2- معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في العديد من الدول خاصة الدول النامية لكن هذا المعيار يعاني من بعض جوانب

القصور كاختلاف العملات وأسعار الصرف ورأس المال المستخدم أو المستثمر، كما أن

قيمة رأس المال تختلف من دولة لأخرى وفي الدولة نفسها من قطاع لآخر وحتى من فترة

لأخرى، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو رأس مال

جماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة للقيام بنشاطها

فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005،¹ ص 48.

دليلية مسدودي، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 37.

،ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تواكب التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذا ينصح أغلب المفكرين عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده³.

1-3- معيار معامل رأس المال: يعتبر كل من معيار رأس المال والعمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي من المعيارين بشكل منفرد يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، وفي بعض الأحيان قد نجد عدد العمال في مؤسسة م قليل وهذا لا يعني بالضرورة أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس مالها كبير وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال ضمن المؤسسات الكبيرة في حين أنها تصنف صغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار العمالة، وقد يحدث العكس، ولهذا أوجد معيار معامل رأس المال الذي يمزج بين المعيارين السابقين (حجم العمالة رأس المال) ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال⁴.

1-4- معيار حجم المبيعات أو رقم الأعمال أو حجم الإنتاج: تستخدم بعض الدول هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة حجم مبيعات المؤسسة كبر حجمها، كما يستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة، ويتطلب في هذا المعيار تعديلا مستمرا يتماشى مع التغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم⁵.

2- المعايير النوعية: تتمثل المعايير النوعية فيما يلي:

1-2- المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص وانطلاقا من هذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية ومختلف شركات التوصية، كما أنها تلك التي تضمن المهن الحرفية والإنتاجية⁶.

هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص17.

في ماجستير معالجة مشكلة البطالة -دراسة حالة الجزائر- رسالة في دورها والمتوسطة الصغيرة المؤسسات، القادر عبد جلال الاقتصادية غير منشورة جامعة الجزائر، 2008-2009، ص18. العلوم

ص137. 2005، الأردن، عمان، للنشر وائل دار، الصغيرة أعمال إدارة، برونوطي نائف سعاد

بيروت، 2007، ص، والتوزيع والنشر للدراسات الجامعية المؤسسة مجد، والمتوسطة الصغيرة المؤسسات وتنمية إدارة، جواد نبيل 33-34.

2-2-المعيار التنظيمي: يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار التنظيمي

إذا توفرت على بعض من الخصائص التالية⁷:

-الجمع بين الملكية والإدارة؛

-قلة مالكي رأس المال؛

-المحلية إلى حد كبير؛

-صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛

-ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛

-الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل المحلية.

2-3-معيار الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تكون في معظمها مملوكة من

طرف القطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أشخاص كما قد تكون ملكيتها تابعة

لمؤسسات أو هيئات عمومية، وفي بعض الأحيان قد تكون مختلطة⁸.

2-4-معيار الاستقلالية: تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة إذا كانت إدارتها

فالققرارات داخل المؤسسة تتخذ من طرف مالكيها دون تدخل %مستقلة ماليا بنسبة 50

أطراف خارجية كما يتحمل مسؤولياته تجاه الغير⁹.

2-5-معيار المسؤولية: تكون المسؤولية المباشرة والنهائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمالك، فهو يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخلها

، كما أنه يشرف على عدة وظائف كالتمويل والتسويق...¹⁰

2-6-معيار الحصة السوقية: يمكن الحكم على المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق كون

هذا الأخير الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها وبهذا يعد مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة

بالاعتماد على وزنها وأهميتها حيث كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وتفرض هيمنتها

عليه عدة هذه المؤسسة كبيرة والعكس صحيح.

ومتطلبات المعمول مقومات بين الجزائر في المتوسطة إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات بلغرة اللطيف عبد بربيش السعيد الشلف، 17-18، بوعلي بن حسيبة جامعة العربية الدول في المتوسطة المؤسسات تأهيل متطلبات: الدولي حول الملتقى، المأمول أبريل 2006، ص 321.

رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر في المبدعة الصغيرة المؤسسات وترقية دعم في الأعمال حاضرات أهمية قطاف بن أحمد⁸ 2006-2007، ص 52. المسيلة، بوضياف محمد، جامعة

المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013 التنمية لتحقيق آلية والمتوسطة الصغيرة المؤسسات، خبابة الله عبد⁹ ص 16.

الاقتصادية والقانونية للعلوم دمشق جامعة مجلة، زئر الج في المصغرة المؤسسة في لاستثمار التنموي الدور، بوسميين أحمد¹⁰، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 208.

ولهذا ونظرا لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على اختلافها المتقدمة صناعيا والنامية تأخذ كل منها مجموعة من المعايير في تحديد مفهوم لهذه المؤسسات وفي الجزائر، أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

حيث يعرف القانون 18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية¹¹.

والجدول التالي يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم: (01) حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المؤسسة المعيار/	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	50- 250	200 مليون- 2 مليار	100 مليون- 500 مليون
صغيرة	10- 49	10 مليون- 200 مليون	10 مليون- 100 مليون
صغيرة	1- 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون¹¹ التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06.

Gestion&Entreprise, Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel, Boumerdes N 24-25, Janvier 2004, p :13. المصدر:

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسيين: حسب طبيعة المنتج، حسب توجه هذه المؤسسات¹².

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام:

-المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

-المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

-المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة للسلع الاستهلاكية: يتمثل في نشاط المؤسسة

الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات

الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: - الصناعة الغذائية: -

الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية: - صناعة النسيج والجلد: - صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة

المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثل وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة: يدمج في هذا التصنيف كل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء

الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظيم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: -

الصناعات الميكانيكية والكهربائية: - الصناعات الكيماوية والبلاستيكية: - صناعية مواد

البناء: - المحاجر والمناجم .

اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر في والمتوسطة الصغيرة المؤسسات تمويل سياسات، قرشي يوسف¹²، جانفي 2005، ص15-16.

4-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات ص م ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية. أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي¹³.

5-التصنيف حسب توجه المؤسسة: يمكن تجزئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:

- المهن الحرفية والتقليدية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى.
- 6- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي، الورق، المنتجات الجلدية، وغير ذلك من المنتجات ذات الطابع التقليدي، كما تستهدف المؤسسات التقليدية بما تنتج من منتجات مصانع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط بها في شكل تعاقد تجاري وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ عملها.

7- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى:

المؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

7-1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرعية: يعتبر كتنظيم للعمل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات ص.م حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي.

¹³ نصر الدين بن نذير؛ "الابداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 ص 24.

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولات: تعتبر المقاولات من أهم 7 أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الترابط الهيكلي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولات تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية:

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة؛
- أشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم 1- على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على PME-PMI الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع هامش المخططات الوطنية .

2- المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة.

3- المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء (APSI) وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها)

- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ANDI المحور الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(ANDI)أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

APSI قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير (والهادفة إلى: ¹⁴ANDI الاستثمار)

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

ثانياً: مهام الوكالة : تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات،

- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج،

- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،

- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،

- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،

- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد

اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،

(وتتمثل التحفيزات الممنوحة من ANDI ثالثاً: تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

طرف الوكالة فيما يلي: ¹⁵

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.

- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

المادة 21- 23- 24 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار. ¹⁴

المادة 09- 11 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار. ¹⁵

-الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

(ANDI)رابعاً: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

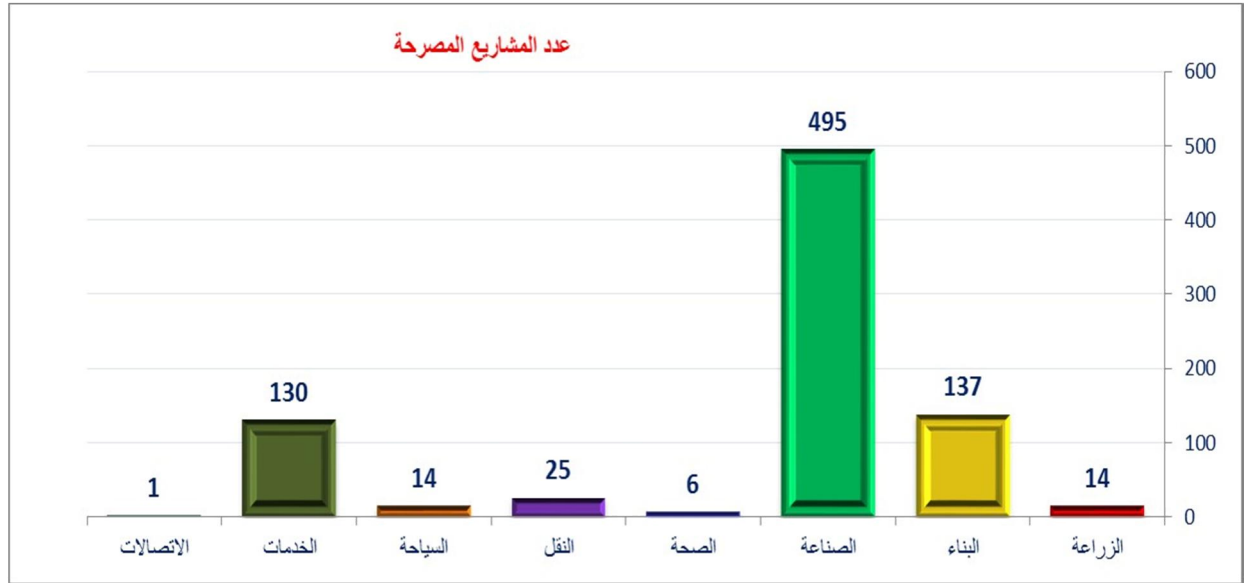
دعم في فعالاً دوراً 2001 سنة في نشأتها منذ الاستثمار لتطوير الوطنية الوكالة لعبت منحت التي الواسعة للصلاحيات نتيجة وذلك والمتوسطة، الصغيرة المؤسسات استثمارات خلال خاصة متزايد بمعدل زيادة الوكالة طرف بها من المصريح المشاريع لها، فقد شهدت المشاريع زيادة في الوكالة مساهمة التالي يوضح مدى والجدول ، 2002-2017الفترة والمتوسطة: الصغيرة للمؤسسات الاستثمارية

الجدول رقم: (02)المشاريع الاستثمارية المصريح بها للفترة (2002-أفريل 2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	مناصب الشغل
الزراعة	14	1.70%	4373	0.20%	618
البناء	137	16.67%	77661	3.50%	23040
الصناعة	495	60.22%	1783922	80.48%	70793
الصحة	6	0.73%	13572	0.61%	2196
النقل	25	3.04%	14820	0.67%	1727
السياحة	14	1.70%	113772	5.13%	6309
الخدمات	130	15.82%	119139	5.37%	13342
الاتصالات	01	0.12%	89441	4.03%	1500
المجموع	822	100%	2216699	100%	119525

ANDIالمصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويمكن تمثيل هذا الجدول من خلال الأشكال التالية والتي توضح المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب كل قطاع وحسب القيمة بالمليون دينار جزائري ، وحسب عدد مناصب العمل التي يوفرها كل قطاع.

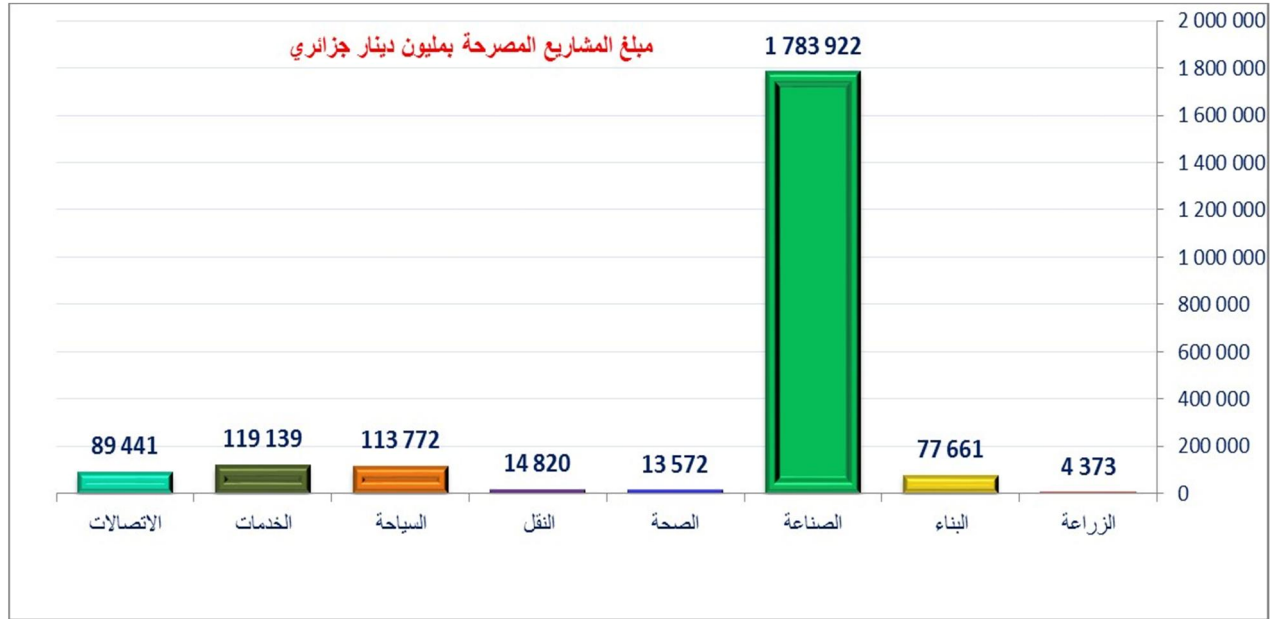
الشكل رقم: (01) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب كل قطاع (2002-2017)



ANDI المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يبين لنا الجدول أعلاه عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة والتي تم تمويلها من طرف هذه الأخيرة للفترة الممتدة من سنة 2002 وحتى أفريل 2017، ويظهر الجدول أن أغلب المشاريع الممولة كانت تلك التي تتعلق بالمجال الصناعي بعدد إجمالي بلغ 495 في حين جاءت البناء والخدمات بعد مشاريع % مشروع بنسبة إجمالية تقدر بـ 60.22 الصناعة بـ 137 و 130 مشروع على التوالي بنسبة إجمالية تقدر بـ 16.67% و 15.82% ، وهذا ما يدل على أغلب التمويلات % بينما لم تمثل القطاعات الأخرى مجتمعة سوى 7.29 المقدمة من طرف الوكالة تذهب للمشاريع الصناعية والبناء والخدمات وهذا ما يتطابق مع السياسة المتبعة من طرف الوكالة بهدف تشجيع الصناعات المحلية .

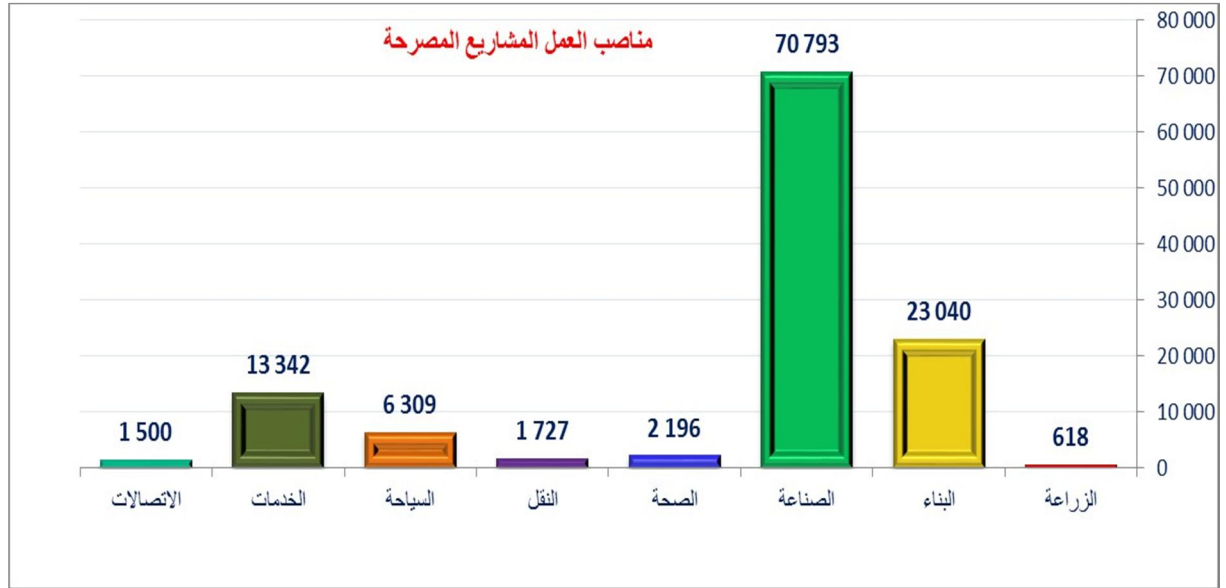
الشكل رقم: (02) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب قيمة التمويل (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يتبين لنا من الشكل السابق بأن أغلب تمويلات الوكالة للمشاريع كانت الحصة الغالبة فيها باتجاه المشاريع الصناعية بـ 1783922 مليون دينار جزائري، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن أكبر عدد المشاريع كانت لمشاريع الصناعة، وتأتي في المرتبة الثانية التمويلات الموجهة نحو الخدمات والسياحة بمقدار 119139 و 113772 مليون دينار جزائري على التوالي وهذا بالرغم من أن المرتبة الثانية لعدد المشاريع كانت للبناء (137 مشروع) بمبلغ 77661 مليون دينار جزائري وهذا يدل على أن مشاريع السياحة والخدمات تتطلب تمويل أكثر مقارنة بقطاع البناء وهذا نظرا لطبيعتها.

الشكل رقم: (03) تطور المشاريع الممولة من الوكالة حسب عدد مناصب العمل (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير
ANDI الاستثمار

يتبين لنا من الشكل السابق بأن عدد مناصب العمل التي توفرها المشروعات الصناعية هي التي تمثل حصة الأسد بـ 70793 منصب عمل وهذا أمر طبيعي باعتبار أن أغلب عدد المشاريع الغالبة كانت لمشاريع الصناعة، في المرتبة الثانية توفر لنا مشاريع البناء 23040 منصب عمل وهذا متناسب مع عدد مشاريع البناء التي جاءت في المرتبة الثانية وهذا بالرغم من حلولها في المرتبة الرابعة من حيث مقدار التمويل الموجه لهذا القطاع، في حين توفر لنا مشاريع الخدمات والسياحة 13342 و 6309 منصب عمل على التوالي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة أتضح لنا أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه المؤسسات لم ترق إلى ما تطمح إليه الدولة، فرغم التسهيلات والامتيازات المقدمة لها، إلا أنها اصطدمت في الواقع بعدة معوقات حالة دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها وأخرى متعلقة بالمصدر الممول، تحول دون تطورها ونجاحها؛
 - ✓ - على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو؛
 - ✓ نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات البنكية؛
 - ✓ عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مكملية لأنشطتها.
- التوصيات:
- ✓ يجب إعطاء مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد إستراتيجية فعالة لتطويرها؛
 - ✓ والاستفادة منها في تطوير هذا القطاع على أن يتم الدولية الناجحة التجارب يجب محاكاة تكييفها مع البيئة الوطنية؛
 - ✓ العمل على إنشاء بنك مشترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مؤسسة تمويل تعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة.

قائمة المراجع والمصادر:

1. في المبدعة الصغيرة المؤسسات وترقية دعم في الأعمال حاضنات قطاف، أهمية بن أحمد 2006-2007. بوضياف، المسيلة، محمد الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جامعة في الجزائر، مجلة المصغرة المؤسسة في لاستثمار التنموي بوسميين، الدور أحمد 2. الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010. للعلوم دمشق
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 07-05 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
4. معالجة مشكلة البطالة - في ودورها والمتوسطة الصغيرة المؤسسات، القادر عبد جلال 2008-2009. الاقتصادية غير منشورة جامعة الجزائر العلوم في ماجستير دراسة حالة الجزائر- رسالة

5. دليلة مسدودي، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 18-19 ماي 2011.
6. 2005. عمان، الأردن، للنشر، وائل الصغيرة، دار الأعمال برنوطي، إدارة نائف سعاد
7. في المتوسطة بغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات اللطيف بربيش، عبد السعيد تأهيل متطلبات: الدولي حول المأمول، الملتقى ومتطلبات المعمول مقومات بين الجزائر بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل بن حسيبة العربية، جامعة الدول في المتوسطة المؤسسات 2006.
8. المستدامة، الدار التنمية لتحقيق آلية والمتوسطة الصغيرة المؤسسات خبابة، الله عبد الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
9. عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25-28 ماي 2003.
10. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
11. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضاءات من تجربة الجزائر والأردن، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006.
12. ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25-28 ماي 2003.
13. للدراسات الجامعية المؤسسة والمتوسطة، مجد الصغيرة المؤسسات وتنمية إدارة جواد، نبيل بيروت، 2007. والتوزيع، والنشر
14. نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
15. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002.

16. في الجزائر، أطروحة والمتوسطة الصغيرة المؤسسات تمويل سياسات قريشي، يوسف،
دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، جانفي 2005.

17. <http://www.andi.dz/index.php/ar/> الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

18. *Gestion&Entreprise, Revue de l'Institut National de la productivité et du
développement industriel, Boumerdes N 24-25, Janvier 2004, p :13.*